8 في المئة نمو الناتج المحلي المتوقع نهاية العام

«بيتك للأبحاث»: النمو الائتماني السريع يرفع المخاطر بالاقتصاد القطري

■ الحكومة تعتزم إنفاق 130 مليار دولار على البنى التحتية استعدادا لكأس العالم بالدوحة 2022

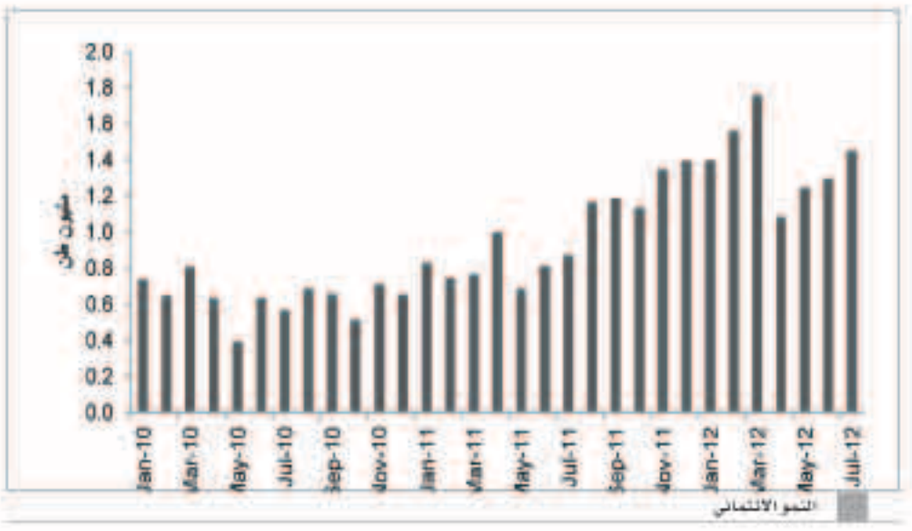

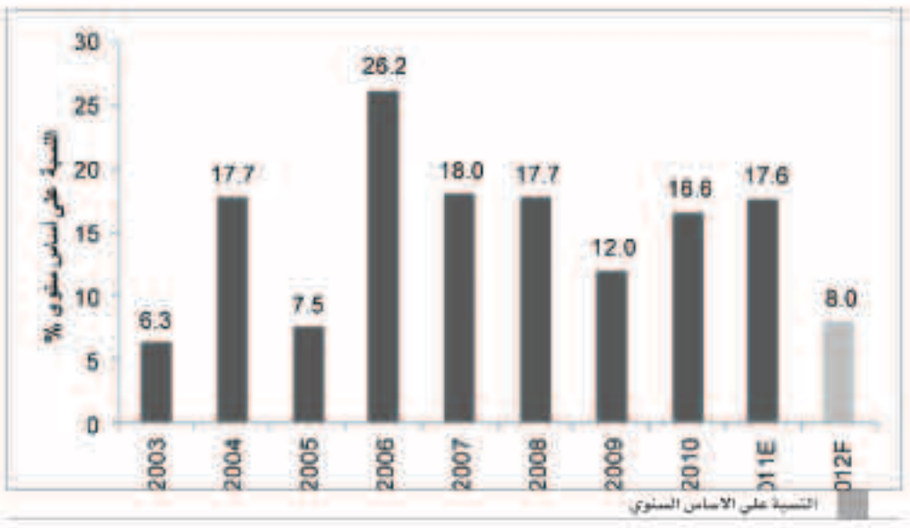

■ البنوك تخطط لجمع 20 مليار دولار من خلال سندات دولية وأوروبية متوسطة الأجل

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، عن تطورات الاقتصاد القطري ومؤشرات نموه أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2012 عن النسبة المسجلة في العام السابق بسبب زيادة المخاطر الخارجية التي قد تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط والغاز وأن يظل النمو عند نسبة 8 في المئة على أساس سنوي، نظرا لاستمرار دفع صادرات الغاز الطبيعي المسال للنمو، في الوقت الذي يتحول فيه التركيز إلى انشطة الطلب المحلي.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة القطرية تعتزم إنفاق 130 مليار دولار في مشاريع البنى التحتية استعدادا لاستضافة كاس العالم في عام 2022، ورغم ذلك فإن الكثير من الأعمال، التي تم تعهيدها للمقاولين، بما في ذلك الشركات الأجنبية، سيتطلب تمويلا إضافيا من البنوك المحلية، الأمر الذي رفع معدل التمويل بشكل قوى خاصة في القطاع العقاري مما يسبب قلقا لدى الكثيرين حيث دعا صندوق النقد الدولي إلى التأكد من جودة الائتمان.. وفيما يلي التفاصيل:

تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في قطر ليصل إلى 5 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من 2012 حيث كان بنسبة 6.9 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من العام نفسه، حيث تراجع قطاع البناء والتشييد وفقا للبيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء القطري. تراجع النمو في قطاع البناء والتشييد القطري ليصل إلى 10 في المئة على اساس سنوي في الربع الثاني من 2012 من 13.9 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من 2012 نتيجة للتأثيرات العالية لقاعدة المقارنة.

ازدهار البنية التحتية

وعلى الرغم من أن قطاع البناء والتشييد اظهر انخفاضا طفيفا، إلا أن معدل النمو لا يزال مرنا وقويا حيث إن نسبة النمو مكونة من رقمين «10 في المئة». كما نما الائتمان المصارف التجارية بنسبة 35.3 في المئة على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012، وفقا للأمانة العامة للتخطيط التنموي، مما يعكس زيادة الطلب على القروض من قبل القطاعين العام والخاص.

وتخطط الحكومة لإنفاق 130 مليار دولار لبناء بنية تحتية متقدمة، منها خطوط للسكك الحديدية والمترو بتكلفة تقدر بـ35 مليار دولار وإنشاء ميناء بحري «بتكلفة 7 مليارات دولار» وطرق وملاعب جديدة وعدد كبير من الفنادق والمشاريع السكنية لرفع مستوى البنية التحتية للبلاد قبل كاس العالم لكرة القدم 2022 الذي تستضيفه قطر.

ويؤثر حجم الاستعدادات بشكل فعال على التطورات الاقتصادية، إلى جانب المشاريع الأخرى المدرجة في استراتيجية التنمية الوطنية الحالية. وعلى الرغم من أن الحكومة ستكون المصدر الرئيس للتمويل، فإن الكثير من الأعمال، التي تم تعهيدها للمقاولين، بما في ذلك الشركات الأجنبية، سوف يتطلب تمويلا إضافيا من البنوك المحلية، حيث اشترطت الحكومة مشاركة الشركات القطرية في جميع المشاريع المتعلقة بكاس العالم.

وسجلت القروض الممنوحة لقطاع الشركات خلال الأربعة اشهر الأولى من عام 2012 نمو بنسبة 80.4 في المئة على اساس سنوي، في حين نمت القروض الشخصية ولكن بوتيرة أبطأ نسبيا، بنسبة 14.1 في المئة. وكانت معدلات الإقراض قوية بشكل خاص في القطاع العقاري.

مع تفوق نمو القروض على نمو الودائع في يونيو، وصل معدل نمو القروض إلى الودائع 112 في المئة. وتتجه البنوك القطرية بشكل متزايد إلى طلب التمويل من أسواق رأس المال العالمية لدعم انشطتها. ولاحظ صندوق النقد الدولي أن البنوك المحلية تخطط لجمع ما يقارب 20 مليار دولار من خلال السندات الدولية والسندات الأوربية متوسطة الأجل على المدى القريب. وينبغي أن تساعد قوة التصنيف الائتماني لقطر البنوك القطرية في الحصول على تمويلات من هذا القبيل.

ومع ذلك، فإن النمو الائتماني السريع وزيادة الاعتماد على التمويل الأجنبي ينطوي على زيادة احتمالية التعرض للمخاطر. وقد أبلغ صندوق النقد الدولي مصرف قطر المركزي للعمل على مراقبة جودة القروض المحلية عن كثب، وخاصة في القطاع العقاري في ضوء الزيادة الحالية في المعروض من العقارات وحالة عدم اليقين التي تحيط بالتوقعات الاقتصادية العالمية.

■ انخفاض «الغاز» مؤقتاً.. إنها أسعار تنافسية فتكاليف إنتاجه أقل

وبتماشي النمو الائتماني القوي مع توقعاتنا في أن البنوك القطرية ستواصل زيادة محافظ القروض للمساعدة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية ذات الصلة بكاس العالم.

الغاز الطبيعي المسال

في الوقت نفسه، تراجع معدل النمو في قطاع التعدين والمحاجر والذي يشمل النفط والغاز ليصل إلى 0.8 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من 2012 من 4.6 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من 2012 نتيجة التراجع في الأسعار العالمية لكل من النفط الخام ومنتجاته. وانخفض سعر تصدير الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى اليابان ليصل إلى 10.8 دولار امريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أغسطس 2012 مقارنة بـ 18.7 دولارا امريكيا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في يوليو 2012.

وبالرغم من ذلك، فإننا نرى ان انخفاض سعر الغاز القطري هو مجرد انخفاض مؤقت، كما اننا نتوقع ان يستمر قطاع الغاز الطبيعي المسال القطري في ادائه الجيد خلال السنوات المقبلة معتمدا على قوة إنتاج الغاز. وارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى اليابان لتصل إلى 1.4 مليون طن في يوليو 2012 من 1.3 مليون في يونيو 2012. وزادت شركة قطر غاز دعمها لليابان بتزويدها بـ11 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال إضافة إلى 9 ملايين طن من الواردات قصيرة الأمد لتصل إلى 20 مليون وذلك للمساعدة في تخفيف آثار الزلزال العنيف الذي ضرب شرق اليابان.

وتأتي التوريدات قصيرة الأجل لتمثل إضافة إلى التوريدات طويلة الأجل بمقدار 7 ملايين طن سنويا والتي قامت قطر غاز بتوقيعها مع شركة طوكيو للطاقة الكهربائية وجهات يابانية اخرى منذ 1997. ولجأت اليابان إلى الطلبيات الإضافية من قطر لتلبية الطلب المتزايد المتوقع خلال فصل الشتاء. وتأمل قطر ان يتم تحويل بعض الإمدادات قصيرة الأجل إلى صفقات من متوسطة إلى طويلة الأجل وان يتم ايضا إبرام صفقات اخرى مع شركات يابانية اخرى.

وتحتل قطر صدارة دول العالم كاكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، بنحو 79 مليون طن سنويا تقريباً من الغاز الطبيعي من مشروعيها العملاقين، قطر غاز «42 مليون طن سنويا» وراس غاز «37 مليون طن سنويا». وكلفت قطر من جهودها لتحويل العقود قصيرة الأجل التي تم توقيعها في أعقاب كارثة مفاعل فوكوشيما النووي في مارس 2011، إلى عقود طويلة الأجل. وتاتي هذه الدفعة للمبيعات في ظل التوقعات بتزايد المنافسة من منتجي الغاز الطبيعي المسال من استراليا، الذين ينتظر أن يدخلوا السوق الأسيوية الربحة ابتداء من عام 2015، والمنافسة على الصفقات طويلة المدى مع منتجي امريكا الشمالية.

وبالإضافة إلى اليابان، ستركز قطر على ترسيخ مكانتها في بلدان مثل كوريا الجنوبية والهند والصين وتايوان. وتتوقع قطر ان ينمو إجمالي الطلب السنوي على الغاز الطبيعي المسال من اليابان إلى 97.4 مليون طن بحلول عام 2020 من 70 مليون طن في عام 2010، وان يتضاعف الطلب السنوي من الهند ليصل إلى 20 مليون طن بحلول عام 2015 من 10 ملايين طن حاليا.

ومن المتوقع أيضا حدوث زيادات كبيرة في الطلب من قبل كوريا الجنوبية والصين. واعتبارا من مايو 2012، سجلت مبيعات الغاز الطبيعي المسال القطري إلى هذه البلدان 31 مليون طن سنويا على اتفاقيات البيع والشراء طويلة الأجل و23 مليون طن من خلال الصفقات قصيرة الأجل. وتتضمن التحفيزات التي يمكن ان تقدمها قطر مرونة شروط التوريد، وتحتل قطر أيضاً مكانة تسمح لها بتقديم أسعار تنافسية حيث إن تكاليف إنتاجها اقل من منافسيها من المنتجين الآخرين.

ويساهم الغاز الطبيعي المسال بنحو 40 في المئة من إجمالي عائدات الدولة، ولكن معظمها غير مدرج ضمن الميزانية ويتم الاحتفاظ به من اجل خدمة وسداد الديون الخارجية. وتعد الزيادة في مبيعات الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان بمثابة مؤشر إيجابي للشؤون المالية في قطر وتتماشى مع توقعاتنا في أن عائدات الصادرات ستظل مرتفعة رغم انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال بعد عام 2012، وأن موقف الدين الخارجي للدولة سوف يظل تحت السيطرة.

وهكذا نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2011 بنسبة 17.6 في المئة على اساس سنوي مدعوما بالزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وبالرغم من ذلك، فمن المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2012 عن النسبة المسجلة في 2011 بسبب زيادة المخاطر الخارجية التي قد تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط والغاز. وبالرغم من الإنخفاض الحادث في معدل النمو، إلا اننا لا زلنا نتوقع أن يكون هناك نمو قوي واسع النطاق بالنسبة لقطر في 2012 «نتوقع نموا بنسبة: 8 في المئة على أساس سنوي»، نظرا لاستمرار دفع صادرات الغاز الطبيعي المسال للنمو، في الوقت الذي يتحول فيه التركيز إلى انشطة الطلب المحلي.

خلال افتتاح جناح «زين السعودية»

البواردي: تسليط الضوء على أحدث الاتصالات في السعودية

افتتح أمس، محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الضراب فعاليات المعرض الخاص بـ«زين السعودية» ضمن الجناح الوطني للمملكة العربية السعودية في معرض الاتصالات العالمي الذي ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في الفترة 14-18 أكتوبر الجاري في دبي.

وفي هذا الصدد، قال سعود البواردي، الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري بـ «زين السعودية»: «يستعرض جناح «زين السعودية» أحدث تقنيات الاتصال والمعلومات في المملكة، إضافة إلى مجموعة من الأجهزة الذكية المدعمة بالجيل الرابع والذي توفره الشركة عبر شبكتها الأحدث في المملكة العربية السعودية وتأثير الشركة على دعم وتطوير خدماتها وخاصة في مجال النطاق العريض والجيل الرابع».

ومن الجدير بالذكر، أن المملكة العربية السعودية، تعد من الدول الرائدة في قطاع الاتصال وتقنية المعلومات في منطقة الشرق الأوسط، كما تسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية إلى توفير الدعم اللازم والتسهيلات لجميع الشركات العاملة في القطاع.

هذا وقد شاركت «زين السعودية» مسبقاً في جناح المملكة السعودية الوطني الماثل والذي عقد في جنيف عام 2009م.

جانب من الافتتاح

تقرير: الأبراج الإدارية بالكويت تواجه ركوداً

تنتظر الشركات المطورة لعقارات المكاتب الإدارية في الكويت تحركا حكوميا لإنقاذها من الركود الذي يعاني منه هذا القطاع بعد أن امتلات العاصمة بالأبراج العملاقة التي تبحث دون جدوى عمن يستأجرها.

ووجد كثير من الشركات العقارية نفسها في مازق بعد أن بدأت بناء أبراج إدارية ضخمة في العاصمة بشكل خاص وعلى امتداد الطريق الساحلي لتواكب الانفتاح الذي وعدت به الدولة عقب الإطاحة بصدام حسين وزوال الخطر العراقي لكن الانفتاح لم يتحقق، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية لتزيد الأمر تعقيدا.

وبينما خرج العقار الاستثماري الذي يتكون عادة من شقق سكنية بشكل سريع من تداعيات الأزمة واسترد عافيته لا يزال العقار الإداري يئن تحت وطاتها في ظل سعي كثير من الشركات الخاصة التي بنيت هذه الأبراج من أجلها لتقليص مصاريفها والتخلص من بعض موظفيها.

وقال توفيق الجراح رئيس اتحاد الشركات العقارية الكويتية إن إجمالي المعروض من مساحات المباني الإدارية يبلغ 817 الف متر مربع في كل مناطق الكويت وتبلغ نسبة المستاجر من هذه المساحة 59 في المئة فقط.

وأضاف الجراح أن نسبة الإشغال في الكويت العاصمة التي تستاثر بالنصيب الأكبر من العقارات الإدارية تبلغ 55 في المئة فقط ويبلغ متوسط سعر إيجار المتر داخلها 6.9 دنانير «24.6 دولارا» شهريا.

وقال نايف العوضي الرئيس التنفيذي لشركة المزايا القابضة إن هناك بنوكا استحوذت على بعض العقارات التي تمتلكها شركات عقارية وأفراد بعد أن عجز هؤلاء عن سداد أقساط البنوك بسبب ضعف التدفقات المالية وهو ما لم يكونوا يتوقعونه عند إنشاء هذه المباني.

وهبطت أسعار الإيجار من مستوى 13 و14 دينارا للمتر شهريا في سنة 2008 إلى أن وصلت حاليا إلى خمسة وستة دنانير للمتر بسبب ضعف الطلب.

وقال محمد الهاجري الرئيس السابق لاتحاد سماسرة العقار إن بعض المباني التي تطل على الخليج عرضت للإيجار بأسعار تصل إلى 26 دينارا للمتر شهريا قبل اندلاع الأزمة العالمية وهي تعرض حاليا بمبالغ تقل عن 18 دينارا للمتر.

وأثار تصريح لوزير المالية نايف الحجرف الشهر الماضي بشان تدخل الحكومة لإنقاذ القطاع العقاري موجة من التفاؤل المشوب بالحذر لدى الشركات المطورة لهذه المكاتب بل ولدى البنوك المقرضة لهذه الشركات أيضا.

وقال وزير المالية في سبتمبر الماضي إن حالة الجمود التي يعاني منها القطاع العقاري وهو ثاني أكبر قطاع اقتصادي بعد البورصة «غير مبررة»، مؤكدا أن وزارة المالية ستقوم بإجراء مسح كامل لجميع المباني لا سيما تلك الموجودة داخل مدينة الكويت لتوفير احتياجات وزارات الدولة وكياناتها المختلفة من المكاتب والمساحات الإيجارية.

جاءت تصريحات الحجرف عقب لقاءين عقدهما أمير الكويت مع الفريق الحكومي المكلف بإصلاح الاقتصاد والمكون إلى جانب وزير المالية من وزير التجارة والصناعة ومحافظ البنك المركزي ومدير الهيئة العامة للاستثمار وهي الصندوق السيادي لدولة الكويت وهو ما أعطى هذه التصريحات أهمية بالغة.

زيادة حجم التبادل التجاري بين السعودية ومصر بنسبة 50 في المئة

كشفت تقارير صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية عن تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر والمملكة، نظرا للعلاقات المتميزة التي يتمتع بها البلدان على مختلف الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، والميزان التجاري بين البلدين قد حقق فائضا لصالح المملكة بمقدار 300 مليون دولار خلال الربع الأول من العام الجاري 2012.

وأشار التقرير إلى أن حجم التبادل التجاري بين المملكة ومصر حقق طفرة كبيرة خلال الربع الأول من العام الحالي، بنسبة زيادة سجلت 50 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين لمستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012، لتسجل 2.1 مليار دولار في مقابل 800 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2011. وأوضح التقرير أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ حوالي 4، 75 مليارات دولار بنهاية 2011، مقابل 1.4 مليارات دولار عام 2010 بنسبة زيادة بلغت نحو 16 في المئة.

وتوقع التقرير أن يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين حاجز 5 مليارات دولار مع نهاية 2012.

وأشار التقرير إلى أن واردات مصر من المملكة خلال الربع الأول من 2012 بلغت حوالي 682 مليون دولار، بينما بلغ إجمالي صادرات مصر إلى المملكة نحو 528 مليون دولار. وحقق الميزان التجاري بين البلدين فائضا لصالح المملكة بمقدار 300 مليون دولار خلال الربع الأول، ويبلغ إجمالي عدد المشاريع السعودية المقامة في مصر نحو 2315 مشروعا.

«مرسيدس-بنز M» تفوز بلقب أكثر السيارات أناقة في ألمانيا

نالت مرسيدس-بنز الفئة-M لقب جائزة اوتو بيلد «AUTO BILD»، لأفضل تصميم للعام 2012 بوصفها أكثر السيارات جاذبية في فئة الـSUV والشاحنات الصغيرة وسيارات الدفع الرباعي في استطلاع للرأي أجرته مجلة السيارات الألمانية الرائدة أوتو بيلد مع تصويت الأغلبية من القراء الذين يصل عددهم إلى 100.000 لصالحها. يبرهن هذا الفوز عن التقدير الذي يكنه القراء لهذا التصميم الجذاب والمميز الذي يرسي معايير الفوضة، والذي يجمع ما بين القوة والرقي دون أي جهد يذكر. كما أظهر القراء سعادتهم بالتصميم المتطور لسيارة مرسيدس-بنز الفئة-A الجديدة عبر تنصيبها أكثر السيارات الألمانية جاذبية. قامت مجلة أوتو بيلد بتتويج مرسيدس-بنز كأكثر السيارات الألمانية جاذبية للمرة الرابعة على التوالي استنادا إلى الرأي الشخصي للقراء فقط، فبعد أن سبق ونالت كل من الفئة-E وسيارة SLS AMG كوبيه وسيارة SLK اللقب المرموق «أكثر السيارات الألمانية جاذبية»، يأتي تصميم الفئة-A الجديدة لتفوز بهذا اللقب للعام 2012. كما خاضت مرسيدس-بنز المنافسة على فئة جديدة حيث فازت بالجائزة الفئة-M التي تم إطلاقها في الشرق الأوسط في شهر مارس من هذا العام. وبهذا فإن مرسيدس-بنز لديها ما يبرر مزاعمها بكونها المصنع لأكثر السيارات الألمانية جاذبية.

مع الفئة-A الجديدة وأسلوبها التصميمي الثوري الذي يتسم بالديناميكية، فإن مرسيدس-بنز تكون بذلك قد فتحت فصلاً جديداً بالكامل في فئة السيارات المدمجة هذا العام، مصورة بذلك اللقب الذايض لجيل جديد من المركبات في حلة رائعة. وقال د.دينر زيتش، المدير التنفيذي لشركة دايملر AG ورئيس سيارات مرسيدس: «تمثل الفئة-A تعبيرا جليا عن الديناميكية الجديدة لعلامة مرسيدس-بنز».

«مرسيدس-بنز M»